الجمهوريـــة اليمنيـــة
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـــاكات حقـــوق الإنســـان

التقـــرير الـــدوري الثالث عشـر

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكـات حقـــوق الإنســـان في الـيمـــن

للـفـتـــرة من 1 أغـسـطـــس 2024م وحـتـــى 31 يـولـيـــو 2025م

ملخص تنفيذي

www.nciye.org

ملخص تنفيذي

يأتي إطلاق هذا التقرير بعد مرور ما يزيد على عشر سنوات على سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، وإعلان قوات التحالف العربي تدخلها لتدعيم الحكومة الشرعية، وبعد مضي ما يزيد على تسع سنوات من تاريخ مباشرة اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (من هنا فصاعدا اللجنة) لأعمالها، من مقرها في العاصمة المؤقتة عدن.

ويُعد هذا التقرير مكمّلًا ومواصلا للتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة، وجزءً لا يتجزأ منها.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، شهد الوضع الأمني في اليمن تحسنا نسبيا كنتيجة للهدنة التي أعلنها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن (المبعوث الأممي) قبل نحو ثلاثة سنوات بين أطراف النزاع. وبشكل عام، استمر سريان هذه الهدنة، حيث شهدت معظم المناطق والجبهات هدوءًا حذرا، وتوقفًا ملحوظًا في العمليات والاشتباكات العسكرية، وانخفاضًا كبيرًا في عدد الضحايا، سواء من المقاتلين أو المدنيين.

كما شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير توقف طلعات طيران التحالف الداعم للحكومة الشرعية منذ أبريل 2022م، وقد ساهم هذا في تخفيف التوتر في المنطقة وساعدت على بعث نشاط دبلوماسي ادى الى التوقف التام لطلعات طيران تحالف دعم الشرعية وبالتالي لم تنسب خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي واقعة او تجاوز يحسب على التحالف.

على الصعيد السياسي، عين رئيس جديد للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بتاريخ 3 مايو2025م، وقد ترتب على هذا التغيير عودة الحكومة لعقد جلسات مجلس الوزراء، والتي كانت قد توقفت لأكثر من ستة أشهر بسبب الخلافات، وهو ما شكل انفراجًا نسبيًا خلق بعض التفاؤل لدى المواطنين/ات بشأن قدرة الحكومة على أداء واجباتها، خصوصًا في المجالات الخدمية كفتح الطروقات بين المدن والتعليم والصحة وتنشيط الاقتصاد للتخفيف من الحرمان والمعاناة.

على الصعيد الأمني تشهد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها حالة من الهشاشة الأمنية، ويعود السبب الأساسي لذلك إلى غياب قيادة موحدة لكافة الأجهزة الأمنية، وعدم تبعيتها بشكل فعلي للحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، وقد أدى تفرد كل طرف من الأطراف المحسوبة على الشرعية بالسيطرة على عدد من المناطق، مع غياب شبه كامل للتنسيق فيما بينها، إلى حدوث العديد من التجاوزات التي تمس حقوق وحريات المواطنين، ومنها الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والحد من حرية الحركة والتنقل، بالإضافة إلى حالات الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير. كما عرفت السجون ومراكز الاحتجاز اقتضاض كبير نتيجة الاحتفاظ بالنزلاء لفترات زمنية طويلة دون تحويلهم على القضاء خلافا لما يقضيه القانون.

ومن الجهة الأخرى، بقيت المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي محل انشغال كبير. إذ أحكمت الجماعة سيطرتها على جميع الأجهزة الأمنية والمؤسسات والمرافق العامة، وفرضت على العاملين في هذه المؤسسات إعلان الانتماء للجماعة، وأجبرتهم على حضور دورات تهدف الى الترويج لأدبيات وبرامج الجماعة لغرس التوجه العقائدي والمذهبي الحوثي في ادارة العدالة والتعليم وفي كل مجالات الحياة العمومية. وأصبح تقييم كافة منتسبي الأجهزة الأمنية والشرطية وجميع الادارات الأخرى يخضع لدرجة الولاء والإخلاص للجماعة، والتفاني في خدمتها، لا للخبرة والمهنية والقدرة في التسيير.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، رغم التوقف شبه التام للمواجهات بين الحكومة الشرية المعترف بها دوليا وجماعة الحوثي، فان التجاوزات وانتهاكات حقوق المواطنين في المناطق التي تخضع للجماعة لم تعرف أي تحسن. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير العديد من حالات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب حتى الموت، بحق مئات النشطاء والصحفيين وموظفي الوكالات الأممية والسفارات والمنظمات المحلية والدولية، الذين وجّهت إليهم الجماعة تُهَمًا بالتجسس، والتخابر، والعمالة، والإضرار بالوضع الأمني والعسكري والاقتصادي، وتأسيس خلايا وشبكات تجسس لصالح دول أجنبية. وقد أصبح عدد المعتقلين والمخفيين قسرًا، خلال فترة التقرير، في تزايد ملحوظ.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، رغم الهدوء النسبي في معظم الجبهات، بقيت الأفق الاقتصادية والاجتماعية قاتمة. إلا أن ذلك لم يكن له تأثير إيجابي ملحوظ على الحياة اليومية، حيث زادت نسبة الفقر وتدني في كل الخدمات كالصحة والتعليم والماء والكهرباء

وصيانة الطرق بالإضافة الى تفشي التضخم واستمرار سعر الريال اليمني في الانخفاض حيث بلغ مستوا قياسيا لم يعرفه من قبل رغم بعض التحسن خلال الأيام الأخيرة من شهر يوليو 2025 وبداية شهر أغسطس. وما زاد في تعقيد الأمر هو ازدواجية العملة (الى جانب الريال الرسمي للبنك المركزي في عدن، شرعت جماعة الحوتي في طباعة ريال للمناطق الواقعة تحت سيطرتها)، يُضاف إلى ذلك الانقسام الحاصل في سعر الصرف بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية وتلك الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وتوقف صرف مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الجماعة.

ومن جهة أخرى، عرفت الفترة الماضية بعض الانفراج نتيجة فتح عدد من الطرق الرابطة بين المدن. فقد تم فتح طريق البيضاء-مأرب، وطريق تعز-الحوبان، كما تم بتاريخ 31 مايو 2025م فتح طريق صنعاء-الضالع-عدن، وقد ساهمت هذه الخطوات في تخفيف بعض المعاناة التي يتحملها المواطنون خلال تنقلاتهم، إلا أن موضوع فتح الطرق وتسهيل حركة المرور لا يزال يُعد من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلبًا على الوضع العام في اليمن.

في مجال الرصد والتوثيق

تابعت اللجة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير التواصل المباشر وغير المباشر مع الوزارات والاجهزة الأمنية والعسكرية والادارية التابعة لكل من الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا ومسؤولي المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، وأرسلت لهم مذكرات مستفسرة عن التجاوزات والانتهاكات المحسوبة تباعا على أجهزتها وعن اجراءات المحاسبة الداخلية المطبقة. وقد سجلت اللجة نسبة معتبرة في تجاوب اجهزة الحكومية الشرعية في حين امتنعت الاجهزة التابعة لجماعة الحوتي عن أي رد.

تمكنت فرق اللجنة وراصدوها الميدانيون خلال الفترة المشمولة في التقرير من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر لما يزيد عن 3003 حالة ادعاء بانتهاك حقوق الإنسان في مختلف محافظات الجمهورية، موزّعة على أكثر من 36 نوعًا من أنواع الانتهاكات، وبلغ عدد الضحايا 3766 ضحية من الجنسين. وبذلك يكون قد بلغ عدد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها منذ انطلاق عملها في يناير 2016م وحتى تاريخ صدور هذا التقرير عدد 32953 واقعة انتهاك، بإجمالي عدد ضحايا يبلغ 67538 ضحية. وقد استمعت اللجنة خلال فترة التقرير الى ما يزيد عن 13192 شاهدا ومبلغا وضحية، واطلعت على نحو 7768 وثيقة ومستند تتعلق بالوقائع التي تم التحقيق فيها وتوثيقها.

وتعاملت اللجنة مع الكثير من أشكال الانتهاكات منها ما يقع تحت القانون الدولي الانساني ومنها ما يصنف تحت القانون الدولي لحقوق الانسان واولت اللجنة اهتمام خاص لقتل وجرح المدنيين و تجنيد الأطفال وانتهاكات حقوقهم، وزرع الألغام المضادة للأفراد واستهداف المنشآت الطبية والهلال الأحمر اليمني والتهجير القسري والاعدام بغير محاكمة والتوقيف التعسفي والاحتجاز خارج إطار القانون والاختفاء القسري والتعذيب والمعاملات القاسية والمشينة واستهداف اماكن العبادة والتعليم وفرض الحصار لتجويع المدنيين والانتهاكات الخاصة بحقوق المرأة.

وكشفت تحقيقات اللجنة عن التطور الحاصل في نوع وقائع الانتهاكات المسجلة، إذ أبرزت عموما انخفاض في انتهاكات القانون الدولي الانساني وقد يعود ذلك الى الهدنة التي أعلنها المبعوث الأممي. كما تصاعدت انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان نتيجة هشاشة مؤسسات الدولة وغياب التنسيق بينها، ومن جهة اخرى استمرار جماعة الحوثي في اضطهاد معارضي مشروعها الرامي الى بسط هيمنتها العقائدية.

وسجلت اللجة تطورًا جديدًا خاص بالقانون الدولي للنزاعات المسلحة والقانون الدولي الانساني تجلى بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، إذ قامت القوات الأمريكية والبريطانية بمهاجمة المواقع الحوثية ردا على مهاجمة هذه الأخيرة للملاحة البحرية. كما شن الطيران الاسرائيلي هجمات على مطار صنعاء ودمر 8 طائرات، 6 منها طائرات مدنية تابعة لليمنية، كما ألحقت أضرارًا بمنشآت المطار والمباني المحاذية له ومدرج المطار الذي اخرج عن الخدمة لفترة. كما شنت غارة استهدفت مصنع عمران للإسمنت بمحافظة عمران. وكانت لهذه الهجمات تداعيات زادت في معاناة السكان المدنيين. وستفصل هذه الأحداث في تقارير اللجنة لاحقا.

التحديات

تُعتبر الفترة التي يغطيها التقرير من أكثر الفترات تحديًا للعاملين في مجال حماية حقوق الإنسان. فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة في التحقيق والتوثيق، لم

تُفعّل بعد أدوات وطنية فعالة لمعالجة الانتهاكات أو تقديم الدعم اللازم للضحايا، بما في ذلك سبل الإنصاف والتعويض، وهو ما يجعل من عمل اللجنة مساهمة مهمة في هذا السياق، لكنها تظل غير كافية لوحدها لاستعادة الثقة بمنظومة العدالة.

كما شهدت هذه الفترة تحديات إضافية وسياسات ممنهجة ضاعفت من العراقيل أمام الوصول إلى الضحايا وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، خصوصًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، حيث سُجلت اعتقالات جماعية استهدفت نشطاء ومواطنين ومواطنات، إلى جانب رقابة مشددة على المحادثات والرسائل النصية بين الأفراد، واختراق تطبيق «واتساب»، فضلاً عن الرقابة الواسعة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي.

وبالرغم من تمكن اللجنة من الرصد والتحقيق في كافة مناطق اليمن بما فيها مناطق سيطرة جماعة الحوثي، بفضل تواجد أعضاء فريق التحقيق بها، إلا أن غياب المساءلة واستيعاب مخرجات اللجنة يظل تحديًا يواجه كل من يعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو الأمر نفسه الذي يواجه العمل في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.

إن استمرار النزاع المسلح في اليمن عامل أساسي في تصاعد تردي الوضع الاقتصادي، وضعف الخدمات في جميع مناطق الجمهورية، وما ينتج عنها من انتهاكات واسعة النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحق في الغذاء، الصحة، العمل)، يمثل هذا تحديًا منهجيًا للجنة في إثبات الرابط المباشر بين سياسات اقتصادية معينة، مثل (الانقسام النقدي أو حجب الرواتب)، وبين الضرر الواقع على المدنيين، وصعوبة تحديد المسؤولية الجنائية المترتبة على ذلك، بالرغم من وضوح الرؤية فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها جماعة الحوثي، خاصة فيما يتعلق بمنع تصدير النفط، واستمرار الانقسام النقدي، وحرمان الموظفين من الرواتب، وسيطرتها على الكثير من موارد الدولة في المناطق الخاضعة لها.

وتؤكد اللجنة على ما سبق عرضه وبيانه من تحديات وصعوبات في تقاريرها الدورية السابقة، وتشدد على اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من التحديات والصعوبات الواردة في هذا التقرير.

التوصيات

قدمت اللجنة الوطنية في تقاريرها الدورية، البالغ عددها 12 تقريرًا، وكذلك في تقريرها الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن، عددًا من التوصيات الهادفة لتحسين وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية، والحد من الانتهاكات التي طالت كافة حقوق الإنسان، وتفعيل المحاسبة والإنصاف. إلا أن مستوى التجاوب وتنفيذ تلك التوصيات ما يزال أقل من المستوى المطلوب، وتضع اللجنة في هذا التقرير عددًا من التوصيات العامة، وكذلك الموجهة لكل طرف وجهة على حدة، والمتعلقة بالوضع الحالي الذي تعيشه اليمن، وبالوقائع التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها، ومراقبتها المباشرة من الميدان لوضع حقوق الإنسان.

أ. توصيات إلى جميع أطراف النزاع:

1. تنفيذ كافة توصيات اللجنة الوطنية الواردة في تقاريرها الدورية السابقة، والتقرير الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن.
2. الالتزام الفعلي بوقف جميع الأعمال العسكرية والهجمات التي تمس المدنيين والمنشآت الحيوية، والعمل الجاد على تثبيت السلام الدائم المبني على احترام حقوق الإنسان في كافة المناطق اليمنية.
3. اتخاذ كافة التدابير العملية لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، وتوفير بيئة آمنة للمدنيين دون أي تمييز أو استثناء.
4. الامتناع عن ارتكاب كافة الانتهاكات خصوصًا الجسيمة كالقتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والالتزام بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة المعتقلين والمخفيين قسرًا، وضمان تقديم من تثبت مسؤوليتهم عنها للعدالة.
5. تعزيز آليات التبليغ والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وتسهيل التعاون الكامل مع اللجنة الوطنية للتحقيق في جميع مراحل عملها ومهامها الميدانية.
6. ضمان حماية الفئات الأكثر ضعفًا، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير خدمات الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لهم.

ب. توصيات إلى الحكومة اليمنية:

1. مواصلة الجهود لتعزيز سيادة القانون، وضمان استقلال القضاء، ووقف أعمال الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وسرعة البت في قضايا المعتقلين، وضمان حصولهم على محاكمات عادلة وفق القانون الوطني والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.
2. تفعيل دور المؤسسات الإيرادية (النفط، الغاز، الجمارك، الضرائب)، وتوزيع الإيرادات بشكل عادل لدفع رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي، والمنتسبين للقوات المسلحة والأمن، والسلطة القضائية، وكافة الجهات الحكومية في جميع أنحاء اليمن، كوسيلة أساسية لتخفيف المعاناة الإنسانية، وضمان حصول المواطنين على الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية.
3. إخضاع كافة التشكيلات الأمنية والعسكرية لإشراف مركزي، ودمج جميع التشكيلات الأمنية والعسكرية تحت قيادة وسيطرة وزارتي الدفاع والداخلية، وإخضاع جميع مراكز الاحتجاز التابعة لها، خاصة في عدن وحضرموت والساحل الغربي ومأرب، لرقابة قضائية كاملة وفورية.
4. التعاطي الإيجابي مع مطالب المواطنين والمواطنات المحتجين على حالة التدهور في الخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ثورة النساء، وتسهيل ممارسة الحق في التظاهر، والتجمع، والتعبير السلمي، وحمايته.
5. إزالة أي قيود تحد من فاعلية ومساهمة المجتمع المدني العامل في التنمية بكافة مجالاتها، والغوث والمساعدات، خاصة المنظمات النسوية، وتشجيع المنظمات المحلية والدولية والوكالات الأممية التي نقلت مراكزها إلى العاصمة المؤقتة عدن على تنفيذ مشاريعها بسلاسة وأمان.

ج. توصيات للتحالف العربي لدعم الشرعية:

1. مواصلة العمل مع الحكومة الشرعية لإعادة بناء وتوحيد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وتعزيز دور الدولة وحضور مؤسساتها في كافة المناطق، إضافة إلى دعم جهود المصالحة الوطنية الشاملة المبنية على احترام حقوق الإنسان.
2. قيام الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع للتحالف بنشر نتائج تحقيقاته بشكل كامل وعلني حول الضربات الجوية التي أدت إلى خسائر في صفوف المدنيين.

د. توصيات إلى جماعة الحوثي:

1. احترام الهدنة، والوقف الفوري لكافة أشكال الانتهاكات ضد المدنيين والبُنى التحتية، وضمان وقف إطلاق النار كخطوة أساسية لبناء الثقة والانخراط في مسار السلام.
2. الامتناع بشكل نهائي عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، وإعادة جميع المجندين القُصّر وتأهيلهم، ووقف التعبئة الأيديولوجية، واستخدام النظام التعليمي والمخيمات الصيفية لنشر خطاب الكراهية وتجنيد الأطفال وتعبئتهم فكريًا وعسكريًا، وسحب كافة التعديلات الطائفية التي أُدخلت على المناهج الدراسية، باعتبارها انتهاكًا لحق الطفل في التعليم وحمايته.
3. رفع الحصار عن مدينة تعز، بإعادة ضخ المياه المتوقفة منذ 10 سنوات من الأحواض المائية الحكومية إلى خزانات المؤسسة العامة للمياه في مدينة تعز، وفتح بقية الطرقات الرئيسية المغلقة، وإزالة شبكات الألغام التي تحيط بالمدينة.
4. تقديم خرائط تفصيلية بمناطق زراعة الألغام إلى الأمم المتحدة والجهات المختصة، والالتزام ببرنامج زمني محدد لإزالتها، مع إعطاء الأولوية للمناطق المأهولة بالسكان، والأراضي الزراعية، ومصادر المياه.
5. الإلغاء الفوري لكافة الإجراءات العقابية الاقتصادية التي تستهدف المواطنين والشركات والقطاع الخاص في المناطق الأخرى، بما في ذلك: حظر تداول العملة الوطنية الصادرة عن البنك المركزي في عدن، ورفع قوائم الحظر (القوائم السوداء) المفروضة على الشركات والتجار والمستوردين، والتوقف عن استخدام جهاز «الزكاة» كأداة للجباية غير القانونية والتمييز.
6. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، بمن فيهم النساء، والصحفيون، والناشطون، والأقليات الدينية، والبهائيون، ورجال الأعمال.
7. إلغاء جميع القيود المنهجية على النساء، والسياسات والتعميمات التي تفرض قيودًا تمييزية على المرأة، ومن ذلك شرط وجود «المَحرَم» للتنقل بين المدن أو للسفر، والقيود على العمل في المنظمات الإنسانية والمجتمع المدني.

هـ. توصيات إلى المجتمع الدولي:

1. تقديم المزيد من الدعم الفني والمالي للجنة الوطنية للتحقيق، لتعزيز قدراتها على رصد وتوثيق الانتهاكات بشكل مستقل وفعّال، وتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بدعم اللجنة.
2. التنفيذ الفعلي لقرار مجلس حقوق الانسان رقم 37/A/HRC/RES/57 الصادر في 2024/10/11م عن طريق ادراج باب خاص في الميزانية السنوية للمفوضية يتكفل بتمويل المساعدة الموصى بها.
3. تأمين الملاحة في البحر الأحمر، وإدراج حماية المدنيين في اليمن كجزء لا يتجزأ من استراتيجية المجتمع الدولي.
4. مواصلة الضغط الدبلوماسي بكافة الوسائل الممكنة للإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المحتجزين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.
5. دعم جهود استعادة الدولة، وتعزيز حضورها في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.

آليــة وطنيــة للرصد والتحقيق فــي ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنســان المرتكبــة علــى أراضــي الجمهورية اليمنيــة من قبل جميــع الأطراف، أنشــئت بموجب القــرار الجمهوري رقم **(140)** لســنة **2012**م وتعديلاته, واســتنادا الــى نصــوص المبــادرة الخليجية وآليتهــا التنفيذيــة، وقرار مجلــس الأمــن رقــم "**2051**" لســنة 2012م والقــرار رقم "**2140**" لســنة **2014**م وقــرارات مجلــس حقــوق الانســان ذات الصلــة.